

Distr.: General  
9 July 2013  
Arabic  
Original: English

المجلس



الدورة التاسعة عشرة

كينغستون، جامايكا

٢٦-١٥ تموز/يوليه ٢٠١٣

## تقرير موجز مقدم من رئيس اللجنة القانونية والتقنية عن أعمال اللجنة خلال الدورة التاسعة عشرة للسلطة الدولية لقاع البحار

### أولا - مقدمة

١ - عقدت اللجنة القانونية والتقنية دورتين خلال الدورة التاسعة عشرة. فعقدت الدورة الأولى في الفترة من ٤ إلى ٨ شباط/فبراير ٢٠١٣؛ وبدأت اللجنة دورتها الثانية في ٨ تموز/يوليه ٢٠١٣، أسبوعاً واحداً قبل انعقاد جلسات المجلس والجمعية، وواصلت أعمالها حتى ١٥ تموز/يوليه. وفي المجموع، عقدت اللجنة ٢٢ جلسة رسمية، وعملت بشكل غير رسمي خلال عطل نهاية الأسبوع.

٢ - وفي ٤ شباط/فبراير ٢٠١٣ أقرت اللجنة جدول أعمالها للدورة التاسعة عشرة (ISBA/19/LTC/1). وفي نفس اليوم، انتخبت اللجنة راسل هورث (فيجي) رئيساً، وكريستيان رايشرت (ألمانيا) نائباً للرئيس.

٣ - وشارك في الجلسات أعضاء اللجنة التالية أسماءهم: ديفيد بيليت، وهيرالد بريكي، ووينفريد بروديلت، وجورجي شيراكوف، ودومينيكو دا إمبولي، ولاليتا ديفيس - ماتيس، وكايزر دي سوزا، وإيلفا إسكوبار، وراسل هورث، وكيسونغ هيونغ، وإيلي جارماشي، وإيمانويل كالنغي، وأوزيو لوبيرا، وبيدرو مادوريرا، وحسين مبارك، ونوبويوكي أوكاموتو، وماريو أويارزابال، وأندريزي برزيبسين، وكريستيان رايشرت، وكريستيان رودريغو، وماروتادو سوداكار، وهايكي دجانغ. ولم يتمكن الأعضاء التالية أسماءهم من حضور



الرجاء إعادة استعمال الورق

160713 160713 13-39407 (A)



الدورة المعقودة في شباط/فبراير: دومينيكو دا إمبولي، وإيمانويل كالنغي، وحسين مبارك، وكريستيان رودريغو، وماروتادو سوداكار. ولم يتمكن العضو التالي من حضور الدورة المعقودة في تموز/يوليه: هايكي دجانغ. ولم يتمكن الأعضاء التالية أسماؤهم من حضور أي من الدورتين: أديسينا أديغي، وفرحان الفرحان، وألكسندر شيشيروف. وجريا على الممارسة المتبعة، شارك أيضا فيكتور إنريكي مرزاري في جلسات اللجنة قبل أن ينتخبه المجلس رسميا في ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٣ للفترة المتبقية من ولاية ماريو أويارزابال الذي استقال من عضوية اللجنة بعد الدورة المعقودة في شباط/فبراير.

## ثانياً - أنشطة المتعاقدين

### ألف - حالة عقود الاستكشاف

٤ - زُودت اللجنة بمعلومات عن حالة العقود المتعلقة باستكشاف العقيدات المتعددة الفلزات والكبريتيدات المتعددة الفلزات، بما في ذلك التقدم المحرز في ما يتعلق بكل خطة من خطط العمل المتعلقة بالاستكشاف التي وافق عليها المجلس في الدورتين السابعة عشرة والثامنة عشرة للسلطة. وأحاطت اللجنة علما بالمعلومات وما يترتب على ذلك من زيادة في عبء العمل المتعلق باستعراض التقارير السنوية للمتعاقدين. ولاحظت اللجنة أن ثلاثة عقود للاستكشاف لم توقع بعد، فاقترحت أن يسترشد المتعاقدون الذين لم توقع بعد عقودهم بالتوصيات التي صدرت مؤخرا من أجل توجيه المتعاقدين والدول المزكية في ما يتعلق ببرامج التدريب في إطار خطط العمل المتصلة بالاستكشاف (انظر الفقرة ١٥ أدناه).

### باء - النظر في التقارير السنوية للمتعاقدين

٥ - في ضوء تزايد عدد التقارير السنوية للمتعاقدين، قررت اللجنة أنه من الضروري تبسيط إجراءات عملها، واتخذت قرارا في هذا الصدد في اجتماع شباط/فبراير. ويرد هذا القرار في المرفق الأول لهذا التقرير.

٦ - ووفقا للقرار الذي اتخذته اللجنة في شباط/فبراير، تتاح التقارير السنوية للمتعاقدين لأعضاء اللجنة عن طريق موقع شبكي آمن. وأجرت الأمانة العامة، بمساعدة أحد الخبراء الاستشاريين، تقييما تقنيا للتقارير، شمل تحليلا مفصلا لأنشطة المتعاقدين، وهو ما ساعد أعمال اللجنة.

٧ - ونظرت اللجنة في ١١ تقريراً من التقارير السنوية واستعرضتها خلال اجتماعها المعقود في تموز/يوليه. وقسمت نفسها إلى أربعة أفرقة عاملة معنية (أ) بالمسائل البيئية، و (ب) المسائل القانونية والمالية، و (ج) التدريب، و (د) المسائل التقنية، من أجل إجراء دراسة تفصيلية للتقارير السنوية التي قدمت للجنة تقريراً بشأنها إلى الأمين العام. وترد التعليقات العامة للمجلس على التقارير السنوية للمتعاقدين في المرفق الثاني لهذا التقرير.

٨ - وارتأت اللجنة واستنتجت أن الإطار التنظيمي للأنشطة المضطلع بها في المنطقة يجب أن يسترشد بمجموعة من المعالم الرئيسية التي يمكن قياس التقدم المحرز على أساسها، على أن يكون لكل منها عتبة دنيا يجب بلوغها وإقرارها قبل أن يكون من الممكن الحصول على ترخيص تعدين من الجيل الأول. وينبغي أن يدرج هذا في البرنامج الخمسي الأخير لأنشطة كل متعاقد، ودعمه بخطة تنفيذ تكاملية تقدم تفاصيل التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف المطلوبة. وإلى حين وضع هذا الإطار، من الصعب على اللجنة أن تضع في السياق المناسب ما يرد من معلومات تفصيلية في التقارير السنوية وأن تجري تقييماً موضوعياً لامتنال المتعاقدين بصفة عامة بالتزاماتهم المتعلقة بالقيام بأنشطتهم والإبلاغ عنها خلال مدة عقودهم.

٩ - والبيانات التي يجمعها المتعاقدون فردياً وجمعياً طوال مرحلة الاستكشاف تشكل الدليل المناسب لذلك الإطار التنظيمي. وتكتسي إدارة البيانات والمعلومات والمعرفة وجمعها وعرضها وتوافرها أهمية أساسية لمصداقية السلطة وقدرتها على التعاون على نطاق واسع مع الوكالات الأخرى. وقد أبرز استعراض التقارير السنوية أن الترتيبات الحالية المتبعة داخل السلطة لجمع البيانات وإدارتها من المحتمل أن تعرض للخطر إمكانية الوصول إلى البيانات واستخدامها مستقبلاً. فالتزامات معالجة البيانات ستزيد مع مشاركة المزيد من المتعاقدين ومع المتطلبات المتعلقة بتبادل طبقات البيانات ووصولها. وبدون وجود استراتيجية واضحة لإدارة البيانات، تقل إلى حد كبير أهمية الحجة المقدمة إلى المتعاقدين من أجل جمع البيانات أساساً. وفي الوقت الراهن، تمام البيانات المقدمة، بما في ذلك البيانات الفوقية وتقارير الرحلات، في حالة غير مرضية. وعلاوة على ذلك، في ما يتعلق بالإجراءات الداخلية، بما في ذلك عمليات معالجة البيانات والتحقق منها، تفتقر السلطة إلى تطبيق مركزي يعرض البيانات بالشكل المناسب ويتيح الاستجواب. وينبغي توثيق ترتيبات معالجة البيانات ومراقبة نوعيتها على النحو المناسب كي تتوافر مجموعات بيانات قابلة للمقارنة لتستخدمها الجهات المعنية.

## جيم - معلومات عن الاستعراض الدوري لتنفيذ خطة العمل المتعلقة باستكشاف العقيدات المتعددة الفلزات من جانب حكومة الهند

١٠ - أبلغت اللجنة بأن الاستعراض الدوري لتنفيذ خطة العمل المتعلقة باستكشاف العقيدات المتعددة الفلزات من جانب حكومة الهند لم ينجز بعد. وقد قدم المتعاقد مقترحا لبرنامج أنشطته الخمسي الأخير ورد الأمين العام على المقترح بتعليقات، بما في ذلك معلومات مقدمة من اللجنة. وأبلغت اللجنة بأن الأمين العام سيجري مزيدا من المشاورات مع المتعاقد بغرض اختتام الاستعراض الدوري بأسرع ما يمكن.

## دال - التوصيات المتعلقة بتوجيه المتعاقدين في ما يتصل بتنفيذ التزامات التدريب

١١ - أشارت اللجنة إلى أنها أوصت، في عام ٢٠١٢، في تعليقها العامة على برامج التدريب، بضرورة وضع برامج التدريب وبيانها بدقة في طلبات الموافقة على خطط العمل. ولاحظت اللجنة أيضا أنه قد يكون من المفيد وضع توصيات لتوجيه المتعاقدين في تصميم برامج التدريب وتنفيذها.

١٢ - وردا على ذلك، قدمت الأمانة العامة وثيقة (ISBA/19/LTC/7) تتضمن معلومات أساسية عن متطلبات التدريب الواردة في الاتفاقية واتفاق عام ١٩٩٤ والأنظمة. وخلصت الوثيقة إلى ضرورة النظر في عدة مسائل تتعلق بتصميم برامج التدريب وتنفيذها، واقترح بالتالي وضع مجموعة من المبادئ التوجيهية لمعالجة تلك المسائل. وقدمت مجموعة من مشاريع التوصيات في هذا الصدد إلى اللجنة في وثيقة رمزها ISBA/19/LTC/CRP.7. وعقب مناقشة أولية للمسائل، طلبت اللجنة إلى الأمانة أن تزودها بمزيد من المعلومات وبنسخة منقحة من الوثيقة ISBA/19/LTC/CRP.7.

١٣ - وقدم إلى اللجنة تقرير معنون "استعراض الالتزامات المتعلقة بالتدريب وبناء القدرات للمتعاقدين على الاستكشاف مع السلطة الدولية لقاع البحار" (التقرير المتعلق بالتدريب) أعده خبير خارجي، إلى جانب نسخة منقحة من مشاريع التوصيات التوجيهية (ISBA/19/LTC/CRP.7/Rev.1)، وذلك للنظر فيه في اجتماع تموز/يوليه. وقدم ما مجموعه ٢٣ توصية على التوالي في ما يتعلق بالتنفيذ في الأجل القصير والأجل المتوسط إلى الطويل لالتزامات المتعاقدين على الاستكشاف في مجال التدريب وبناء القدرات، بما في ذلك توصية بأن تعتمد اللجنة بأسرع ما يمكن توصيات مؤقتة لتوجيه المتعاقدين في ما يتصل بتنفيذ برامج التدريب.

١٤ - ولاحظت اللجنة بقلق في مناقشاتها المتصلة بالتقرير المتعلق بالتدريب أنه على مدى العشرين سنة الماضية، لم تمنح سوى ٢٦ منحة تدريبية. واعترفت اللجنة بضرورة توحيد عدد المنح التدريبية المقدمة من المتعاقدين. وفي حين أن برامج التدريب يجب أن توسع نطاق تنمية المهارات إلى أقصى قدر ممكن، من الضروري أن تتضمن كل رحلة من رحلات الاستكشاف من حيث المبدأ عنصرا تدريبيا وأن يخصص لكل رحلة مكان تدريب واحد كحد أدنى، على الأقل في مكان رسو في عرض البحر. وبالنظر إلى أهمية التدريب وبناء القدرات في مجال التنقيب عن المعادن في أعماق البحار بالنسبة للدول النامية وضرورة تعزيز برامج التدريب، أوصت اللجنة بإنشاء وظيفة في الأمانة من أجل إدارة برامج التدريب. ولاحظت اللجنة أيضا أن التطورات الأخيرة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتيح فرصا جديدة للتدريب.

١٥ - وبعد أن استعرضت اللجنة الوثيقة ISBA/19/LTC/CPR.7/Rev.1، وافقت على اعتمادها بوصفها وثيقة مؤقتة للإشارة على المتعاقدين بتنفيذ التزاماتهم في مجال التدريب ومساعدة الأمين العام في التفاوض مع المتعاقدين بشأن برامج التدريب. وقررت اللجنة أيضا أن تبقى هذه المسألة قيد الاستعراض.

## هاء - اختيار المرشحين للتدريب

١٦ - أبلغت اللجنة بأن ما مجموعه ثمانية أماكن تدريب جرى توفيرها في عام ٢٠١٣ من قبل الرابطة الصينية للبحث والتطوير في ميدان الموارد المعدنية للمحيطات، وشركة تونغيا للتعددين البحري المحدودة، والمعهد الاتحادي لعلوم الأرض والموارد الطبيعية التابع لجمهورية ألمانيا الاتحادية، بموجب عقود الاستكشاف التي أبرمتها مع السلطة. وحتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣، كانت الأمانة قد تلقت ما مجموعه ٤٥ طلبا من ١٩ عضوا مختلفا من أعضاء السلطة بشأن تلك الفرص التدريبية.

١٧ - وبعد النظر بالتفصيل في جميع الطلبات الواردة، استنادا إلى معايير المؤهلات الأكاديمية، والسن، والمهارات اللغوية، والخبرة المهنية، ودوافع سعي المرشحين إلى الحصول على التدريب، والفائدة التي سيعود بها التدريب على الحكومة المرشحة، مع إيلاء الاعتبار الواجب لضرورة التمثيل الجغرافي العادل، أوصت اللجنة بمنح فرص التدريب لثمانية مرشحين وثمانية مناوبين. وترد تفاصيل برنامج التدريب وعملية الاختيار التي طبقتها اللجنة، فضلا عن أسماء المرشحين المختارين، في الوثيقة ISBA/19/LTC/13.

## ثالثا - الآثار البيئية المترتبة على الأنشطة في المنطقة

١٨ - على النحو المتفق عليه في الدورة الثامنة عشرة، استأنفت اللجنة نظرها خلال اجتماعها المنعقد في شباط/فبراير في مشروع التوصيات التوجيهية للمتعاقدين بشأن تقييم الآثار البيئية المحتملة الناشئة عن استكشاف المعادن البحرية في المنطقة، بما فيها الكبريتيدات المتعددة الفلزات. ولدى نظرها في المشروع، أخذت اللجنة في الاعتبار التعليقات الواردة من المتعاقدين، ومن مجموعة فرعية من خبراء اللجنة البيئيين كانوا قد درسوا المشروع خلال فترة ما بين الدورات. وبعد المداولات، اعتمدت اللجنة التوصيات التوجيهية للمتعاقدين بشأن تقييم الآثار البيئية المحتملة الناشئة عن استكشاف المعادن البحرية في المنطقة (ISBA/19/LTC/8).

## رابعا - الأنشطة التنظيمية للسلطة

### ألف - التعديلات المقترحة إدخالها على نظام التنقيب عن العقيدات المتعددة الفلزات واستكشافها في المنطقة

١٩ - أشارت اللجنة إلى أن المجلس كان قد طلب منها تعديل النظام المتعلق بالعقيدات واستكشافها (المعتمد في عام ٢٠٠٠) وذلك لجعله متسقا مع النظام المتعلق بالكبريتيدات (المعتمد في عام ٢٠١٠). واستجابة لهذا الطلب، أعدت الأمانة وثيقة تتضمن التعديلات المقترحة إدخالها من أجل تحقيق الاتساق بين نص نظام العقيدات ونص نظام الكبريتيدات. وأشارت اللجنة أيضا إلى أن المسألة كانت مطروحة على جدول أعمالها في عام ٢٠١٢، ولكن الوقت لم يكن كافيا للنظر فيها، ولذا أعطيت لها الأولوية في عام ٢٠١٣.

٢٠ - وعقب المداولات، وافقت اللجنة على التعديلات المقترحة إدخالها على نظام التنقيب عن العقيدات المتعددة الفلزات واستكشافها في المنطقة لمواءمته مع نظام التنقيب عن الكبريتيدات المتعددة الفلزات في المنطقة. ويرد في الوثيقة ISBA/19/C/WP1 نظام العقيدات المعدل بالصيغة التي اعتمدها اللجنة واقترحتها على المجلس لاعتمادها.

٢١ - وأجرت اللجنة أيضا مناقشة عامة لمسألة احتكار الأنشطة في المنطقة. ولاحظت اللجنة أن السنوات الأخيرة شهدت بدء ظهور نماذج جديدة لترتيبات مزاولة الأعمال تتطلب اهتمام اللجنة. واعتُبر أنه في ضوء التطورات الراهنة، بما في ذلك الحاجة إلى مواءمة النظام، ينبغي إعطاء الأولوية لعمل اللجنة بشأن هذه المسألة، وأن المجلس قد يرغب أيضا في أن يولي مزيدا من الاهتمام لإمكانية انتهاج سلوك احتكاري فيما يتعلق بالعقيدات المتعددة الفلزات.

## باء - المسائل المتعلقة بمشروع نظام استغلال العقيدات المتعددة الفلزات في المنطقة

٢٢ - أقرت اللجنة مناقشة موجزة بشأن المسائل المتعلقة بمشروع نظام استغلال العقيدات المتعددة الفلزات في المنطقة. وأقر أعضاء اللجنة العمل الذي قامت به الأمانة العامة في إصدار الدراسة التقنية رقم ١١ للسلطة الدولية لقاع البحار، ولاحظوا أن الصيغة النهائية للدراسة أخذت في الاعتبار بعض التعليقات الأولية التي أبدتها أعضاء اللجنة على المشروع الأصلي الذي أعده الخبراء الاستشاريون. ولم يكن الوقت كافياً خلال الاجتماع لإجراء مناقشة كاملة للتوصيات الواردة في التقرير. ومع ذلك، اعتبرت اللجنة بوجه عام أن الخطة الاستراتيجية المقترحة الواردة في الفصل العاشر من التقرير توفر مؤشراً مفيداً فيما يتعلق بالطريقة التي يمكن للسلطة انتهاجها في إعداد الإطار التنظيمي. وبوجه خاص، أيدت اللجنة اقتراح إعداد دراسات أساسية وإجراء استقصاء للجهات المعنية كتدبيرين أوليين من شأنهما أن يتيحا للجنة البدء في عملها التفصيلي عن النظام.

٢٣ - وفي تموز/يوليه، لاحظت اللجنة أيضاً المجالات المحددة للبحوث والدراسات المقترحة في التقرير وحددت عدداً من الدراسات التي يمكن أن يكون من المفيد إجراؤها قبل الاجتماع المقبل، بشرط توافر الموارد. وتشمل هذه الدراسات ما يلي: دراسة مقارنة للقواعد التنظيمية استناداً إلى التراخيص وحقوق الاستغلال، ودراسة لآليات الإبلاغ، ودراسة لآليات المعاقبة على عدم الامتثال. وقُدِّم طلب للاستفاضة أكثر في مفهوم النظام الانتقالي بين الاستكشاف والاستغلال. واقترح أيضاً أن توفر الأمانة مشروع استقصاء للجهات المعنية لكي تستعرضه اللجنة في اجتماعها المقبل. وأوصى أعضاء اللجنة بقوة بتكريس الجزء الأكبر من الاجتماع المقبل للجنة لهذه المسألة، وذلك من أجل المضي قدماً بالأعمال المتعلقة بنظام الاستغلال.

## خامساً - مسائل أخرى

٢٤ - وجه أعضاء اللجنة الانتباه إلى الأحكام الواردة في الفقرة ٨ من المادة ١٦٣ من الاتفاقية والمادة ١١ من النظام الداخلي للجنة المتعلقة بالمصالح المالية في الأنشطة المتصلة بالاستكشاف والاستغلال في المنطقة. وطلبت اللجنة من الأمانة أن تقدّم لها في اجتماعها المقبل توضيحات وتوجيهات بشأن نطاق تلك الأحكام وتفسيرها.

## سادساً - استنتاج

٢٥ - أكدت اللجنة أنها لم تتمكن من النظر في جميع المسائل المدرجة في جدول أعمالها، وأنه لم يكن من الممكن سوى إلقاء نظرة سطحية على عدة مسائل. ورغم التحسينات

الكبيرة التي شهدتها ممارسات العمل، بما في ذلك تأمين إمكانية الاطلاع عن بُعد على البيانات والمعلومات الأساسية، ما زالت اللجنة تتحمل عبء عمل يفوق طاقتها. وتحديدًا، أشارت اللجنة إلى أنه من المطلوب منها النظر بعناية في كل طلب جديد للموافقة على خطة عمل للاستكشاف، وأنه لا يمكن القيام بهذا الجانب من عملها في عجلة.

٢٦ - وقد تمكّنت اللجنة، بفضل الوقت الإضافي المخصّص لها في عام ٢٠١٣، من إحراز تقدم على مستوى عدد من المسائل الهامة بما في ذلك إصدار توصيات توجيهية للمتعاقدين لتقييم الآثار البيئية المحتملة الناشئة عن استكشاف الموارد المعدنية في المنطقة؛ واختيار المرشحين وإصدار توصيات توجيهية للمتعاقدين والدول المزكية بشأن تنفيذ برامج التدريب؛ ومواءمة نظام العقيدات مع نظام الكبريتيدات؛ واستعراض التقارير السنوية التي يقدمها المتعاقدون. ونظرت اللجنة أيضًا في ستة طلبات جديدة للحصول على موافقة اللجنة على خطط عمل للاستكشاف وأتمت توصياتها بشأن طلبين من هذه الطلبات.

٢٧ - ورغم التقدم المحرز المشار إليه أعلاه، أشارت اللجنة إلى أنه لا تزال هناك العديد من المسائل الأخرى المعلقة التي لم يكن لديها متسع من الوقت للنظر فيها، من بينها عدد من البنود التي كان المجلس قد طلب من اللجنة أن تنظر فيها على وجه التحديد. وتشمل هذه البنود ما يلي:

- (أ) مشروع نظام للاستغلال؛
- (ب) توحيد بيانات وشكل التقارير السنوية التي يقدمها المتعاقدون؛
- (ج) استعراض خطة الإدارة البيئية لمنطقة كلاريون - كليرتون، (مرتقب في ٢٠١٤)؛
- (د) تحليل المادة ١١-٢ من نظام العقيدات والمادة ١١-٢ من نظام الكبريتيدات والمادة ١١-٢ من النظام المتعلق بالقشور ("السيطرة الفعلية")؛
- (هـ) توصيات بشأن المعايير المتعلقة بتنفيذ الفقرة ٧ من المادة ٢٣ من نظام الكبريتيدات ونظام القشور في ما يتعلق باحتكار الأنشطة في المنطقة؛
- (و) توجيهات بشأن آليات التعويض عن الأضرار في حالات انتفاء المسؤولية عن المتعاقد والدولة المزكية؛
- (ز) توجيهات بشأن تنفيذ برامج للرصد واعتماد مخصصات لإنشاء جهاز للمفتشين.



٢٨ - وفي ظل هذه الظروف، أوصت اللجنة بمواصلة عقد اجتماعين في عام ٢٠١٤، مع توفير كافة الخدمات لكلا الاجتماعين. وفي هذا الصدد، أشارت اللجنة إلى أن توفير كافة خدمات المؤتمرات في عام ٢٠١٣ ضمن المشاركة الفعلية لجميع أعضاء اللجنة تقريبا في الاجتماعين اللذين عُقدتا في شباط/فبراير وتموز/يوليه. وسيخصص الاجتماع الأول، المقرر عقده في بداية عام ٢٠١٤، لإكمال النظر في الطلبات المعلقة وللنظر في المسائل المتصلة بمدونة الاستغلال.

## سابعاً - طلبات الموافقة على خطط العمل المتعلقة بالاستكشاف في المنطقة

٢٩ - نظرت اللجنة في ستة طلبات للموافقة على خطط العمل المتعلقة بالاستكشاف حسب ترتيب ورودها، على النحو التالي:

مقدم الطلب	الدولة المزكية	تاريخ تقديم الطلب	المورد
الرابطة الصينية للبحث والتطوير في ميدان الموارد المعدنية للمحيطات	الصين	٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢	القشور الغنية بالكوبالت
الشركة اليابانية الوطنية للنفط والغاز والمعادن	اليابان	٣ آب/أغسطس ٢٠١٢	القشور الغنية بالكوبالت
وزارة الموارد الطبيعية والبيئة في الاتحاد الروسي		٦ شباط/فبراير ٢٠١٣	القشور الغنية بالكوبالت
الشركة البريطانية المحدودة لموارد قاع البحار	المملكة المتحدة	٨ شباط/فبراير ٢٠١٣	العقيدات المتعددة الفلزات
حكومة الهند		٢٦ آذار/مارس ٢٠١٣	الكبريتيدات المتعددة الفلزات
الشركة السنغافورية المحدودة لاستكشاف معادن المحيطات	سنغافورة	١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣	العقيدات المتعددة الفلزات (منطقة محجوزة)

٣٠ - وفي الاجتماع المعقود في شباط/فبراير ٢٠١٣، نظرت اللجنة في طلبات متصلة بخطط عمل متعلقة باستكشاف القشور المنغنيزية الحديدية الغنية بالكوبالت قدمتها كل من الرابطة الصينية للبحث والتطوير في ميدان الموارد المعدنية للمحيطات والشركة اليابانية الوطنية للنفط والغاز والمعادن، وقدمت توصيات بشأنها إلى المجلس. وترد تقارير وتوصيات اللجنة في الوثيقتين ISBA/19/C/2 و ISBA/19/C/3.

٣١ - وفي الاجتماع المعقود في تموز/يوليه، استمعت اللجنة إلى عروض عن أربع طلبات قدمتها على التوالي وزارة الموارد الطبيعية والبيئة في الاتحاد الروسي، والشركة البريطانية المحدودة لموارد قاع البحار، وحكومة الهند، والشركة السنغافورية المحدودة لاستكشاف

معادن المحيطات. ونظرت اللجنة بعد ذلك نظرا أولا في كل طلب من الطلبات في جلسات مغلقة. وقدمت اللجنة أيضا قائمة من الأسئلة لكل مقدم طلب، استنادا إلى نظرها الأصلي.

٣٢ - ولم تتمكن اللجنة من التوصل إلى توافق آراء بخصوص التوصية بالموافقة على خطة العمل المقدمة من وزارة الموارد الطبيعية والبيئة في الاتحاد الروسي بسبب اعتراض رسمي من أحد أعضاء اللجنة. وكان الاعتراض مستندا إلى تحفظ على البيانات المقدمة من مقدم الطلب وعلى المنهجية التي اتبعها الفريق العامل التقني لحساب القيمة التجارية للمنطقتين المشار إليهما في الطلب (المادة ١٢-٤، ISBA/18/A/11).

٣٣ - ولم يُتَّح وقت كاف للجنة لإتمام نظرها في الطلبات الثلاثة المتبقية المقدمة من الشركة البريطانية المحدودة لموارد قاع البحار، وحكومة الهند، والشركة السنغافورية المحدودة لاستكشاف معادن المحيطات (والتي يجري النظر فيها بهذا الترتيب). ولذا قررت اللجنة إرجاء النظر في تلك الطلبات، على أن يتم النظر فيها على سبيل الأولوية في الاجتماع التالي.

## المرفق الأول

### قرار اتخذته اللجنة القانونية والتقنية بشأن منهجية استعراض التقارير السنوية للمتعاقدین

١ - ذكّرت اللجنة بالشواغل التي أعربت عنها إلى المجلس في دورتها الثامنة عشرة التي عُقدت سنة ٢٠١٢ بشأن تنامي عبء العمل الملقى على عاتق اللجنة الآن وفي المستقبل المنظور، ولا سيما بشأن قدرتها على إجراء استعراضات مُرضية للتقارير السنوية التي يقدمها المتعاقدون. وأعربت اللجنة عن ارتياحها للدعم الإيجابي الذي حظيت به من قِبل أعضاء المجلس، بما في ذلك قرار عقد اجتماع إضافي للجنة في عام ٢٠١٣. ونظرا للنمو المتوقع في أعمال اللجنة بصفة عامة، جرت الإشارة إلى أنه سيكون من الضروري أن تعقد اللجنة اجتماعين في كل سنة خلال السنوات القليلة المقبلة على الأقل.

٢ - ومن أجل تبسيط وتحسين كفاءة الإجراءات التي تقوم بها اللجنة في ما يتعلق باستعراض التقارير السنوية للمتعاقدین، قررت اللجنة تنفيذ إجراءات العمل التالية، على الأقل مؤقتا خلال سنة ٢٠١٣، بهدف تقديم المزيد من التقارير إلى المجلس:

(أ) ستعين اللجنة، قدر الإمكان، أعضاء أي أفرقة عاملة تقنية مكلفين باستعراض التقارير السنوية أثناء الاجتماع الأول من كل عام، بحيث يتسنى لأعضاء الأفرقة العاملة تحضير عملهم مسبقا؛

(ب) مع مراعاة أن التقارير السنوية للمتعاقدین تُقدّم في موعد أقصاه ٣١ آذار/مارس من كل سنة، طلبت اللجنة إلى الأمانة أن تنظر في إمكانية إتاحة إطلاع الأعضاء الذين تعيّنهم اللجنة على التقارير السنوية للمتعاقدین، عبر موقع شبكي آمن أو آلية مماثلة، قبل الاجتماع الذي تعقده اللجنة في تموز/يوليه. وفي هذا الصدد، أحاطت اللجنة علما بالتدابير والإجراءات التي اتخذها الأمين العام من أجل تصنيف ومعالجة البيانات والمعلومات السرية التي يعهد بها إلى السلطة بشكل مأمون؛

(ج) أوصت اللجنة أيضا بأن يكتب الأمين العام إلى المتعاقدین لتذكيرهم بالالتزام المتعلق بتقديم تقارير سنوية وبيانات بالشكل الذي أوصت به اللجنة في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٣، وللتشديد على أهمية تقديم التقارير في مواعيدها لتمكين اللجنة من القيام بعملها بكفاءة؛

(د) طلبت اللجنة إلى الأمانة العامة أيضا أن تستعرض إجراءات العمل الداخلية التي تتبعها لضمان معالجة التقارير السنوية والبيانات التي تتضمنها بكفاءة عندما تتلقاها الأمانة العامة، وتقديم تقييم تقني تمهيدي تام وشامل للتقارير السنوية إلى اللجنة لتنظر فيه. وينبغي أن يشمل هذا أيضا تقريراً تقدّمه الأمانة عن البيانات المقدّمة من المتعاقدين، التي ينبغي إدخالها في قواعد البيانات ذات الصلة التي تتعهد بها السلطة وتتيحها لأعضاء اللجنة لاستعراضها؛

(هـ) شددت اللجنة على أهمية إجراء تحليلات دورية عن التقدم المحرز في أنشطة الاستغلال تضع كل تقرير من التقارير السنوية في إطار العمل التدريجي الذي ينجزه كل متعاقد خلال فترة الترخيص، ولا سيما في ما يتعلق بالبيانات البيئية المرجعية والبيانات المتصلة بتقييم الموارد، وشجعت الأمانة على مواصلة إعداد هذه التحليلات لتستعرضها اللجنة وتنظر فيها؛

(و) قررت اللجنة، بصورة مؤقتة، اتباع الشكل المقترح في الوثيقة ISBA/19/LTC/CRP.6، رهنا بإدخال ما يلزم من تعديلات، عند تقديم تقريرها إلى الأمين العام وإلى المجلس بشأن استعراضها لعام ٢٠١٣ للتقارير السنوية التي يقدمها المتعاقدون.

٣ - وأشارت اللجنة مع التقدير إلى الدعم المقدّم من الأمانة من أجل اعتماد النهج المبين أعلاه.

## المرفق الثاني

تعليقات عامة على التقارير السنوية للمتعاقدين وعلى برنامج  
أنشطتهم الخمسية

## ألف - تعليقات عامة على التقارير السنوية للمتعاقدين

١ - أعربت اللجنة عن ارتياحها للأمانة لإنشاء موقع شبكي آمن أتاحت فيه للجنة التقارير السنوية للمتعاقدين، وشجعت على تطوير هذا الموقع بإدراج معلومات ووثائق إضافية، مثل الطلبات والعقود.

٢ - وقدم جميع المتعاقدين الـ ١١ تقارير أنشطتهم السنوية للفترة ٢٠١٢ في حينها. وجرى توقيع ستة عقود إضافية خلال عام ٢٠١٣ أو هي حاليا في المراحل النهائية من المفاوضات، وبالتالي فالتقارير الأولى لهؤلاء المتعاقدين سترد في السنوات التالية. ويجري النظر حاليا في ستة طلبات أخرى. وتجدر الإشارة إلى أنه سيلزم النظر في حوالي ١٧ تقريرا سنويا في عام ٢٠١٤ وربما في ٢٣ تقريرا آخر أو أكثر في عام ٢٠١٥.

٣ - وجميع التقارير المقدمة عن عام ٢٠١٢ تتبع النموذج العام الذي حددته اللجنة (ISBA/8/LTC/2). واتبع جميع المتعاقدين العناوين العامة ولكن مستوى التفاصيل يختلف كثيرا وما زال عدم الاتساق يطبع نوعية التقارير بشكل كبير. وبصورة أكثر تحديدا:

(أ) ثمة تباين شديد في وضوح عرض الأهداف، مما يجعل من الصعب على اللجنة تقييم التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل؛

(ب) في التقييمات السابقة للتقارير السنوية التي أجزتها اللجنة، جرت التوصية بإدراج نقاط بارزة موجزة للاستنتاجات الرئيسية لكل مجال من مجالات النشاط الواردة في التقرير، مما يتيح لعملية التقييم وضوح التركيز. وقد اعتمدت هذه الممارسة في التقارير الأشمل، وينبغي توحيدها على نطاق جميع التقارير؛

(ج) بين بعض المتعاقدين بوضوح أن أعمال هذا العام استمرارية للأعمال السابقة، ووضعوها في سياق الأعمال المقبلة، ولكن هذا لم يكن شاملا. ويتفاهم عدم الاتساق هذا بسبب الاختلافات في مستوى التفاصيل والتخطيط الوارد في البرامج الخمسية؛

(د) يجب على المتعاقدين اعتماد هيكل وشكل النموذج، حتى في حال عدم وجود إبلاغ في ما يتعلق بنود معينة؛

- (هـ) تدعو اللجنة الأمانة إلى أن تطلب من المتعاقدين أن يلتزموا بشروط تقدم البيانات المتعلقة بأعمال الاستكشاف، على النحو الوارد في الوثيقة ISBA/18/C/20.
- ٤ - وتتيح عملية التقييم للسلطة استعراضا مفيدا للتقدم المحرز. غير أنها عملية ذاتية إلى حد كبير، ولا توجد معايير رسمية تقييم على أساسها مقبولة تقرير المتعاقد أو يقاس ما أحرزه من تقدم. ويوصى بأن توضع في كل مجال من مجالات النشاط مجموعة من "المعالم الخاصة بالمتعاقدين" تكون لها عتبة من مستوى مناسب يمكن قياسها. وينبغي أن تدرج هذه المعالم كجزء من خطة عمل الطلبات الجديدة لكي يمكن إدراجها في العقود المقبلة.
- ٥ - ويعتبر الموجز المتجدد للإنجازات السنوية المقدم من المتعاقد بمثابة ممارسة جيدة، وهو يساعد على شفافية عملية التقييم السنوي. وثبت أيضا أنه في الحالات التي يقدم فيها المتعاقدون نظرة استشرافية على أنشطة السنة التالية، يكون هذا أيضا إسهاما مفيدا في عملية التقييم. ويوصى بأن يقدم جميع المتعاقدين لمحة عامة عن الأنشطة المقررة للسنة التالية في تقاريرهم السنوية.
- ٦ - ومن الواضح أن تركيز الجهود على مختلف جوانب أنشطة المتعاقدين أمر شديد التباين، كما هو الحال في ما يتعلق بالوتيرة التي يعمل بها كل متعاقد. فبعض المتعاقدين يركزون جهودهم على تطوير تكنولوجيات التعدين، في حين أن آخرين يركزون على الدراسات البيئية أو الاستكشاف، ولكن القليل منهم يتناولون جميع جوانب العمل اللازم بما يكفي من العناية والالتزام.
- ٧ - ومن دواعي القلق أن النظام الحالي لتقييم التقارير السنوية للمتعاقدين يعتمد اعتمادا شديدا على الذاكرة المؤسسية لأعضاء اللجنة، نظرا لضيق الوقت. وهذا يؤثر على اتساق تعليقات اللجنة على أعمال المتعاقدين.
- ٨ - وبناء على المادة ٢٦ من نظام العقيدات، يوصى بإعداد توجيه يبين الشروط اللازمة لتقديم طلبات تمديد العقود. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يشمل ذلك التوجيه ما يترتب من آثار محتملة على هذا التمديد بالنسبة للسلطة والمتعاقد.
- ٩ - وينبغي تشجيع التعاون بين المتعاقدين في تنفيذ برنامج العمل.

## باء - تعليقات عامة على برامج الأنشطة الخمسية التي يقوم بها المتعاقدون

- ١٠ - على ما يبدو أن برامج الأنشطة الخمسية تتضمن مستويات مختلفة من التوقعات على اختلاف المتعاقدين. وينبغي تحديد شروط دنيا لجميع المتعاقدين، بما في ذلك توزيع أكثر وضوحا للأنشطة التي يتعين على المتعاقدين تقديم تقارير عنها.

١١ - وبالإضافة إلى برنامج الأنشطة الخاص بفترة السنوات الخمس الأخيرة، سيكون من المفيد وضع خطة تنفيذ تكميلية تقدم تفاصيل التقدم المحرز على أساس الجدول الزمني لكل متعاقد. وينبغي للمتعاقدين أن يقدموا سردا تفصيليا للكيفية التي يعتزمون بلوغ العتبات بها، على النحو المبين في النقطة ٦، في تحديد موقع تعدين من الجيل الأول، وبلورة البيانات البيئية الأساسية، ووضع نموذج لمنظومة التعدين، ووضع ترتيبات المعالجة بحلول نهاية عقد كل منهم. وينبغي للمتعاقدين أن يضعوا في اعتبارهم البيانات والمعلومات الواجب تقديمها عند انتهاء العقد، تمشيا مع المادة ١١ من المرفق ٤ للنظام.